رأي القدس

لا بديل عن تحقيق دولي

■ اكدت منظمة هيومان رايتس ووتش المتخصصة في مراقبة حقوق الانسان امس، ان تحقيقاتها الميدانية في مجزرة شاطىء غزة، التي راحت ضحيتها عائلة كاملة، اثبتت انها جاءت نتيجة قصف مدفعي اسرائيلي.

وتأتي هذه الشهادة لتكشف اكاذيب الحكومة الاسرائيلية التي ادعت ان هذه المجزرة ناجمة عن انفجار لغم زرعته حركة «حماس» على الشاطىء، تحسباً لانزال بحري اسرائيلي.

الجيش الاسرائيلي اعترف باطلاق ست قذائف من زوارقه البحرية على الشاطىء، وهذا الاعتراف، علاوة على نوعية الشظايا التي تم استخراجها من اجساد الضحايا، يُحمل الاسرائيليين مسؤولية هذه المجزرة.

والمؤسف ان وسائل اعلام عالمية تلقفت الرواية الاسرائيلية الكاذبة حول مسؤولية «لغم حماس» عن المجزرة، دون اي تحقيق او تمحيص. وكأن هذه الرواية صحيحة، لا تحتمل الشك.

والامر لا يحتاج الى اي تحقيق مستقل او غير مستقل، فاذا كانت هذه المجزرة وقعت نتيجة «لغم» ارضي للتصدي لاي انزال اسرائيلي، فلماذا لم تكن هناك الغام اخرى في المنطقة نفسها، لانه من غير المنطقي ان تزرع «حماس» او اي فصيل مقاوم آخر لغما واحدا فقط؟

كبير المحللين العسكريين في المنظمة المذكورة اكد، وبعد فحص كل الادلة، «ان احتمال ان تكون عائلة غالية قتلت بسبب انفجار، وليس باحدى قذائف المدفعية التي اطلقها الجيش الاسرائيلي، ضئيل جداً، كما ان الدليل الجديد يسلط الاضواء على ان هناك حاجة ملحة لكي تفتح اسرائيل تحقيقاً مستقلاً وشفافاً حول الحادث».

الحكومة الاسرائيلية لن تفتح تحقيقاً، لانها تعرف نتائجه مسبقاً، ولذلك ستلجأ الى المماطلة والتسويف، وتسريب معلومات مغلوطة تعفيها من المسؤولية، وبهدف امتصاص النقمة العالمية والعربية، ولو مؤقتاً.

ولا نعرف لماذا يتلكأ السيد كوفي عنان في اخذ زمام المبادرة وتشكيل لجنة تحقيق دولية وفحص كل الادلة، وتقديم نتائج تحقيقاتها الى مجلس الامن الدولي، تماماً مثلما كان عليه الحال في اغتيال الراحل رفيق الحريري والمجازر الاخرى المشابهة.

ولابد ان السيد عنان شاهد الطفلة الفلسطينية هدى غالية، وهي تبكي والدها ووالدتها وشقيقاتها وشقيقها الصغير الرضيع الذي مزقت جثته الشظايا الاسرائيلية، فاذا كان المنظر المغرق في انسانيته لا يحرك ضميره، والمشاعر الانسانية في اعماقه وهو ابن العالم الثالث، فلا نعرف ما الذي يحرك هذا الضمير؟

اسرائيل دولة ارهابية مجرمة، تمارس ارهاب الدولة وجرائم الحرب في وضح النهار، لانها مطمئنة الى الدعم الامريكي، وصمت المنظمة الدولية وامينها العام.

المؤسف ان السيد عنان ليس وحده الصامت على هذه المجزرة، وانما ايضاً الزعماء العرب وحكوماتهم. فلو كان هؤلاء يملكون ضميراً حياً لشنوا حملة دبلوماسية مكثفة لحشد العالم كله ضد الدولة العبرية، واجبروا الامم المتحدة على فتح تحقيق مستقل لمعرفة الحقيقة، ولكن الزعماء العرب، او معظمهم، اجبن من ان يغضبوا اسرائيل، ناهيك عن اغضاب امريكا.

مصر: «الرئيس الموازي» يتفنن بتعذيب المطالبين بالتغيير

محمد عبدالحكم دياب *

■ حكم حسني مبارك مات ولم يبق منه إلا «عائلة»، تتصور أنها تستطيع أن تكون بديلا للنظام السياسي والدولة ومؤسساتها، وتتصور أنها قادرة على أن تحل محل نظام رئاسي مركزي، استمد شرعيته من عملية التغيير الكبرى التى قامت بها ثورة تموز (يوليو) 1952، وكان الهدف من إقامته أن يكون نظاما خادما للشعب، وأداة لتعويض الفقراء والمستضعفين عما حاق بهم في زمن الاحتلال والاستعمار والتقسيم والتخلف، وقاعدة لتحقيق حلم أمة كبرى، تمثل مصر قاعدتها وحاضنة قوى التغيير والمقاومة فيها، وأخذ هذا في التلاشي مع خطوات التراجع المنهجة في أعقاب حرب 1973 مباشرة، وهو التراجع الذي منح الولايات المتحدة الأمريكية 99 % من أوراق اللعب، بالنسبة لمصير المنطقة ومستقبلها، بكل ما ترتب على ذلك من تبعية سافرة، طبعت عصر السادات، واستكملها خليفته بالتبعية الكاملة للخارج وعلقت «العائلة» كل أملها في إحلال النظام البديل بـ«التوريث».. أي تحويل النظام الجمهوري إلى نظام ملكي، وهناك مؤشرات عديدة تقول بذلك، وإلا ما قام حسني مبارك بكل هذا التشويه الممنهج للنظام الجمهوري، فحنث بالقسم الذي أقسمه حفاظا عليه، وهو فعل يصل إلى مستوى الجريمة، ويعرض مرتكبه للمساءلة والحساب والمحاكمة.

وإحلال «العائلة» محل النظام السياسي، في بلد بحجم مصر، لم يأت عفوا.. جاء وفق خطة معدة سلفا إلى أن نالت تأييد مجموعة لوبيات يهودية وامريكية، وهم بدورهم مارسوا ضغوطهم لنيل تزكية البيت الأبيض وعدة عواصم أوروبية، وكانت وساطتهم وراء قبول الإدارة الأمريكية بالزيارة السرية لـ«الرئيس الموازي»، جمال مبارك.. وهي الزيارة التي كشفت بالصدفة، الشهر الماضي، وكانت اعترافا به «وريثا» قادما للحكم. فمجرد الاستقبال والتفاوض معه يعد اعترافا عمليا به، فمن غير المنطقي أن تقبل الإدارة الأمريكية بلقاء شخص، ليست له أي صفة رسمية في بلده، إلا إذا كانت ترى فيه فائدة لها، ونفعا للمصالح المشتركة مع الطرف «الوسيط»، لعلاقتها العضوية به والرباط الأيديولوجي الذي يجمع تل أبيب بواشنطن ولندن.

وهناك أوساط تشير إلى رؤية «الوسيط» لدور «الملَكية» الوراثية، إذا ما أقيمت في مصر، فإنها ستلتحق بركب الممالك، التي تأخذ على عاتقها حماية الدولة الصهيونية، وخدمة مصالح الدول الراعية لها. وعلينا هنا أن نفحص الأمور بشكل أكثر دقة، فـ«العائلة»، تعي شيئا واحدا، هو أن «الرئيس الموازي» إذا لم يحصل على الدعم الأمريكي، لن يرث عرش مصر أبدا، وإذا لم يتوفر له الدعم الصهيوني فإن حلمه لن يتحقق، وعليه أن يلبي كل ما يطلب ثمنا لذلك، وباعتباره مؤمنا بأن اللوبي الصهيوني قادر على فرضه، حتى على الإدارة الأمريكية ذاتها.

فقد استمع بإصغاء شديد إلى نماذج لعزل هذا وتثبيت ذاك. منها نموذج الرئيس النمساوي الأسبق، كورت فالدهايم، والثمن الذي دفعه.. لأن الجمعية العامة للأمم المتحدة اتخذت في عهده، عندما كان أمينا عاما لها قرارا تاريخيا حول الصهيونية واعتبارها حركة عنصرية، وكذلك ما حصل للزعيم النمساوي اليميني هيدر وغيره، وأيديهم التي طالت مفكرين ومؤرخين مثل رجاء غارودي، المفكر الفرنسي المعروف، الذي حوكم بتهمة التشكيك في «المحرقة»، ونفس الشيء حدث مع إيرفنغ، المؤرخ البريطاني الشهير. بجانب تصور يدعي بأنه لولا دعم الحركة الصهيونية لبوش وبلير، ما بقيا في الحكم طوال هذه المدة. وهكذا تمكنت الفكرة الصهيونية من السيطرة عليه وكذلك قدرة أصحابها على المنح والمنع، وأنهم لا ينسون ثاراتهم، ويكافئون مؤيديهم وخدامهم، وإذا ما كوفئ منهم فسيضمن اعتلاء العرش.

ووفق هذا التصور أصبح الدور الصهيوني والتدخل الخارجي أمرين مطلوبين من جانب «العائلة» لتغيير النظام الجمهوري الذي أخذت به مصر منذ 18 حزيران (يونيو) 1953. وهناك من بين حملة هذا الرأي من يقدم الدليل تلو الآخر على إمكانية فرض «الرئيس الموازي»، مهما كانت كراهية المصريين ومقاومتهم له، ويجتزؤون مراحل من تاريخ المنطقة الحديث ليدللوا بها على إمكانية النجاح، على أساس الفترات التي واكبت نشوء ونمو الظاهرة الاستعمارية، منذ القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الأولى، وما ترتب عليها من تقسيم للمنطقة، واستكمال إخضاعها، في عمومها لكافة أنواع الاستعمار والاحتلال، الاستيطاني والعسكري.. في مجمل هذه المراحل كان العامل الصهيوني أساسيا في تحديد طرق وأساليب حكم دول المنطقة.. وكان عام 1917، مثلا، الذي فضت فيه الثورة الروسية أحراز معاهدة سايكس – بيكو هو نفسه عام «وعد بلفور»، وبعد ثلاث سنوات من صدوره وضعت فلسطين كلها تحت الانتداب البريطاني ليتم تسليمها، فيما بعد الحرب الثانية، للمستوطنين اليهود، الذين وفدوا إليها من كل أنحاء العالم.

وعند التمعن في الكتابات الصهيونية التي ظهرت مؤخرا، قد يكتشف المطلع بعض الحقائق، فتسفي برئيل كتب في «هآرتس» قبيل زيارة أولمرت لحسني مبارك، بتاريخ (2006/5/21) يقول: «من الأفضل لأولمرت أن يصغى باهتمام إلى نصائح (حسني) مبارك، إنه بحاجة إليه لتنفيذ خطة الانسحاب الأحادي الجانب، فمبارك هو الشرطي الوحيد في الحي، وهو القادر على حفظ الهدوء حتى موعد فك الارتباط»!!.

هذه الحاجة المشتركة جعلت «العائلة» تسقط الشعب من حسابها تماما، مما أشعل معركة «اللاعودة» التي تدور رحاها على أرض مصر الآن، وفيها استعار «الرئيس الموازي» أساليب وطرق القوات الصهيونية، في تعاملها مع الفلسطينيين.. ينكل بالشباب وينتهك أعراض النساء والرجال، ويبالغ في التعذيب، ويسحل المواطنين، جهارا نهارا، ليس هناك أحد محصن ضد هذا التوحش. والخوف هو ممن يهب ثأرا لعرضه وشرفه، تحت ضغط ما يجري، مما قد يدفع ببعض العناصر إلى التحرك وتشكيل عصابات تتولى تقليد «مرتزقة» الأمن، وجلادي الشرطة، وبلطجية الحزب الحاكم.. وتسير على نهجهم باختطاف أبناء وبنات وزوجات من شاركوا في الانتهاكات وهتك الأعراض، وتعاملهم بنفس الطريقة.. وهو ما لا نتمناه، ماذا لو تعرض واحد أو واحدة من أفراد «العائلة» وانتهك عرضه أو عرضها؟ ماذا لو وقع عليه أو عليها ما وقع على محمد الشرقاوي وكريم الشاعر وعبير العسكري ونوال علي وغيرهم؟

و«الرئيس الموازي» لا يضع هذا في حسابه، ويحارب معركته على كل الجبهات.. مع القضاة والصحافيين والمحامين والمهندسين والفلاحين والعمال والشباب، وينكل بكل حركات الاحتجاجات والمظاهرات السلمية المشروعة، من حركة كفاية وأخواتها، إلى كل قوى التغيير، وهي من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين السياسي والديني. ويقوم بنفسه بهدم صروح الدولة، ويأتي الصدام مع السلطة القضائية، كآخر صرح، حل عليه الدور. فبعد أن اختزلت السلطة التنفيذية في سلطة «العائلة» ومواليها، وطواشيها، وفجرتها، ومرتزقيها، وبلطجيتها، ومليشياتها، وبعد أن حدث نفس الشيء مع السلطة التشريعية، ففقدت تأثيرها وشرعيتها، بفعل التزييف والتزوير الدائم للانتخابات. بقيت السلطة القضائية صرحا عصيا على الهدم.

وهنا على الرأي العام أن يتنبه إلى أن القضاة ليسوا فصيلا معارضا، أو حزبا سياسيا، بل إنهم ركن أساسي في بنيان الدولة ذاتها، ومن الممكن للدولة المركزية أو الاستبدادية أن تبقى بلا معارضة، لكنها لا يمكن أن تعيش بلا قضاء، وإشعال معركة مع القضاة يؤكد التعمد في هدم الدولة بهدم هذا الركن الباقي منها، لإفساح الطريق لملكة على مقاس «العائلة»، وعلى غرار ممالك العصور الوسطى.

لقد دخلت مصر مرحلة «تجريم» العمل الوطني، ومن يشرع لهذا «التجريم» هم موالي شغلوا مقاعد مجلس الشعب لتنفيذ ما يملى عليهم. وهدف «الرئيس الموازي» من ذلك ممارسة أقصى درجات الإذلال النفسي للمواطنين، بأن يتم ذلك في وقت تصدر فيه تعليماته، وتعليمات «العائلة» للشرطة وقوات الأمن المركزي والبلطجية بالتنكيل وسحل وهتك عرض النشطاء السياسيين والاعتداء جنسيا عليهم، وعلى مرأى ومسمع من هذا المجلس (غير) الموقر يأتي تحويل الصحافيين: وائل الإبراشي، وهدى أبو بكر، وعبد الحكيم الشامي، وعضو مجلس نقابة المحامين جمال تاج، إلى محكمة الجنايات لنشرهم وقائع تزييف وتزوير الانتخابات وقوائم القضاة المتهمين فيها، بينما يحال صاحب عبارة الموت إلى محكمة الجنح، ويصدر المدعي العام الاشتراكي قرارا برفع الحظر على أمواله وممتلكاته، كتصرف لا يثير الاستغراب في زمن يكافأ فيه الجناة ويعاقب فيه المدافعون عن حق الشعب وكرامته.

ويبقى السؤال المعلق عن نهج الإذلال النفسي والجسدي للشعب، وهل سيوقف الحراك السياسي، فتتراجع المقاومة، بعدها يقبل بمملكة «آل مبارك»؟ لكن ما العمل إذا نازعتها «العائلة العلوية» التي تربعت على عرش مصر من 1805 حتى 1953، ومن الممكن أن يتم ذلك بتحريض من الدولة الصهيونية نفسها، لخلق صراع جديد بين عائلتين متنازعتين على ملكية بلد ليست لأي منهما، وهو نهج معروف يجيده أعداء المنطقة في إدارة الصراع فيها.. ومن المؤكد أن هذا الكابوس سوف ينزاح بطلوع فجر التغيير، الذي أصبح قاب قوسين أو أدنى، وكما خرج فاروق آخر ملوك الأسرة العلوية، سيخرج حسني مبارك كأول وآخر حاكم لسلالة تفننت في إهانة الشعب وانتهاك عرض أبنائه وبناته. وحتى لو نجحت أي قوة خارجية في فرض «الرئيس الموازي» ملكا، فمن المتوقع أن يرى «أياما أسود من قرن الخروب»، كما يقول المثل المصري الدارج.

* كاتب من مصر يقيم في لندن

السفير السوري في استراليا: كلام سياسي بأداء كوميدي!

حكم البابا

■ لا أعرف ماإذا كانت تصريحات السفير السوري في استراليا تمام سليمان لاذاعة ABC الاسترالية، حول حرية الصحافة المتاحة بشكل كبير في سورية، وتأكيده بأن سبب اعتقال ميشيل كيلو وزملائه من معتقلي اعلان دمشق بيروت، يعود إلى انتقالهم من مرحلة حرية الصحافة المتبعة في سورية وحرية الكلام إلى العمل ضد نظام الدولة، وثقته المطلقة بأن شخصاً مثل ميشيل كيلو لو كان موجوداً في استراليا لكان اعتقل منذ وقت طويل ولجرد اطلاقه عبارات ضد الحكومة.. لا أعرف ماإذا كانت هذه التصريحات قد جاءت خلاصة لتفكير عميق وتحليل دقيق واطلاع واسع لسعادة السفير على أوضاع الحريات العامة في سورية، أم هي جزء من توجيهات رسمية تم اختياره بالصدفة لينطقها بلسانه، وكان من الممكن أن يتم اختيار حارس مرمى فريق تشرين لكرة القدم، أو مدير معمل عرق الريان ليحركوا ألسنتهم في ترددها.

ولكني على يقين بأنه لو كان لدى الصحافي الاسترالي ماريوس بينسن قدر بسيط من حس الفكاهة وروح الدعابة، لما تردد في ايقاف مقابلته الاذاعية مع السفير سليمان، فور سماعه لتصريحه بأن حرية الصحافة متاحة بشكل كبير في سورية، ولما فوت فرصة طلب تدخل شرطة المرور في سيدني لتجري للسفير سليمان اختباراً في نفخ البالون، لأن مجرد التجرؤ على إطلاق مثل هذا التصريح يعني أن صاحبه ليس بكامل وعيه، ومن الممكن أن يعرض حياة مارة كثيرين للخطر، في حال قيادته لسيارته تحت تأثير الدافع الذي جعله يتجرأ إلى حد التصريح بأن حرية الصحافة متاحة بشكل كبير في سورية (!!).

وأكاد أكون شبه متأكد بأنه لوكان الصحافي ماريوس بينسن مصري الجنسية وليس أسترالياً لـ«تغالس» على السفير سليمان، وحوّل المقابلة الاذاعية إلى جلسة كيف، تقتضيها تصريحات السفير التي اعتبر فيها أن سبب اعتقال ميشيل كيلو وزملائه، هو انتقالهم من مرحلة حرية الصحافة المتبعة في سورية وحرية الكلام إلى العمل ضد نظام الدولة، وسأله: بعلامة إيه!! همّه كانوا بيدبروا انقلاب، ولاّ راحوا لساحر علشان يعمل عمل للحكومة، وكام فرقة عسكرية بإمرة ميشيل كيلو ده(؟!).

ومن المرجح أن التهذيب الأسترالي وتقاليد الضيافة منعا الصحافي الأوسترالي من الرد على تساؤل السفير سليمان عن «سبب إثارة موضوع الاعتقالات في بلد مثل استراليا، وهي تشكل أول بلد في العالم قام بسن قانون للاعتقال لمجرد الاشتباه، في حين أن مثل هذا الاجراء غير موجود في سورية على الأقل «حسب تصريحات السفير سليمان، الذي أضاف بأن «شخصاً مثل ميشيل كيلو لو كان موجوداً في استراليا لكان اعتقل منذ وقت طويل ولجرد اطلاقه عبارات ضد الحكومة»، فلو لم يضع الصحافي ماريوس في اعتباره التهذيب الاسترالي وتقاليد الضيافة لكان من المنطقي أن يقول للسفير سليمان: ولكنك تنتقد القوانين الاسترالية التي أقرها البرلمان الاسترالي وأصدرتها الحكومة الاسترالية في إذاعة استرالية، ومع ذلك لن يقوم أحد باعتقالك، ولن توجه إليك تهمة المساس بهيبة الدولة الاسترالية، أو التآمر على نظام الحكم في استراليا، أو إشاعة أنباء كاذبة بهدف تشويه سمعة استراليا في الخارج، وإذا كنت يا سعادة السفير تظن أن حصانتك الدبلوماسية تحميك، وهي فعلاً كذلك، فلماذا لم تحم الحصانة البرلمانية النائبين السوريين رياض سيف ومأمون الحمصي من الاعتقال والمحاكمة والسجن لخمس سنوات!!

مشكلة السفير السوري في استراليا تمام سليمان ليست في تحوله إلى آلة ميكانيكية لنطق التوجيهات الرسمية التي تصله لتبرير اعتقال ميشيل كيلو وزملائه وشرعنتها، بل في تضييع موهبته الكوميدية وروحه الفكهة وأدائه الطريف في عمل دبلوماسي، فقد كان من الممكن أن يحظى بتصفيق طويل لو أنه قال ماقاله كممثل على المسرح في عرض انتقادي ساخر، وهي بالمناسبة مشكلة ثلاثة أرباع محترفي الدبلوماسية وببغاوات التصريحات في سورية!

هل سيحقق المالكي العدالة في العراق؟

هيفاء زنكنة *

■ سمعت، في الاسبوع الماضي، جواب رئيس الوزراء نوري المالكي على سؤال في مؤتمر صحافي. قال انه سمع لأول مرة عن الأحداث التي وقعت في حديثة بغرب العراق عبر وسائل الاعلام. فتذكرت تعليقا مشابها لمسؤول في حكومة الجعفري. اذ حدث واجرت معي قناة العالم الفضائية، قبل بضعة اشهر، مقابلة عن حال الثقافة العراقية. وكان ضيف الاستديو هو جابر الجابري، وكيل وزير الثقافة حينئذ. تساءلت مقدمة البرنامج عن انجازات وزارة الثقافة ومسؤولياتها تجاه المثقف. جوابا، أشرت الى وهم حرية التعبير تحت الاحتلال واعطيت كمثال اعتقال الاستاذ الجامعي د. كمال سيد قادر من قبل مخابرات البارزاني، رئيس الاقليم الكردي، واصدار الحكم عليه بالسجن مدة ثلاثين عاما، لانه كتب مقالتين نشرهما على الانترنت، منتقدا ظاهرة الفساد في الادارة الكردية المحلية. وسألت الجابري عما قامت به وزارة الثقافة للدفاع عن الكاتب المعتقل ؟ صمت وكيل الوزير وهلة ثم قال: هذه اول مرة اسمع فيها بالخبر. استغربت. كيف لا يسمع وكيل وزارة الثقافة بخبر اعتقال كاتب وقد شنت الحملات المحلية والعالمية مساندة له، وتوسط رئيس وسفير النمسا لاطلاق سراحه ووجهت منظمة العفو الدولية النداءات المتتالية حرصا على سلامته ودفاعا عن حقه في التعبير؟ أليس هذا من صلب عمل وزارة الثقافة؟ ثم ان الجابري قدم نفسه كشاعر ومثقف وتحدث باسهاب عن اضطهاده ومرارة عيشه في المنفى هربا من النظام السابق ومعاناته لانعدام حرية التعبير، فكيف لايعلم باعتقال زميل له واصدار حكم تعسفي بحقه قامت له دنيا المثقفين وحقوق الانسان ولم تقعد؟ وكيف لايبذل كل جهده دفاعا عن حرية التعبير؟ لماذا الصمت الآن؟

يقول نوري المالكي بانه سمع لاول مرة عما جرى في حديثه عبر وسائل الاعلام. وعبر عن انزعاجه قائلا بانه سيطلب ملفات التحقيق في ادعاءات أن جنودا من مشاة البحرية الأمريكية قتلوا مدنيين فيها في تشرين الثاني (نوفمبر). وكان جواب المالكي في اعقاب مؤتمر صحافي للرئيس الامريكي جورج بوش تحدث فيه عن ادعاءات الاتهام ضد الجنود الامريكيين معبرا عن انزعاجه وقلقه. كما قال بوش بانه تلقى الاخبار من احد مستشاريه العسكريين. حيث سبب له خطأ الجنود الامريكيين الانزعاج (لاحظوا تحويل ارتكاب المجزرة الى مجرد خطأ). وقال بوش مرتين خلال الاسبوع إن (مزاعم الحديثة) ازعجته وتعهد بالتحقيق فيها بشكل كامل. كما عبر رئيس وفد الكونغرس الامريكي الى العراق، بعد اجتماع مع المالكي، عن انزعاج الكونغرس من ارتكاب مثل هذه الاخطاء. مشيراً الى ان العملية الديمقراطية تتطلب المزيد من التضحيات والصبر للشعبين العراقي والامريكي!

في جو التضليل الاعلامي والاستهانة بآلامنا ودماء شهدائنا، همشت حياة الضحايا، انمحت اسماؤهم، وكل ما يذكر بانهم كانوا. سارع متحدث البيت الابيض الى الاعلان عن مشاركة المالكي قلقه بشأن مقتل مدنيين في حديثة، وعن لقاء السفير الامريكي زلماي خليل زادة وقائد القوات الامريكية الجنرال جورج كيسي بالمالكي في بغداد يوم 6/2 ووعدهما باطلاعه على نتائج التحقيقات.

فصار تناقل اخبار (قلق وانزعاج) الساسة الامريكيين والعراقيين هو الحدث وليس المجزرة، كما اصبح تسويق صورهم كباحثين عن الحقيقة والعدالة ونصرة المظلوم هو الواجهة الملونة لحكومة الاحتلال.

تفنيدا لادعاء بوش بانه لم يعلم، قالت صحيفة نيويورك تايمز يوم 6/3 ان قادة من قوات مشاة البحرية الامريكية بالعراق كانوا يعرفون خلال يومين من سقوط قتلى عراقيين مدنيين في مدينة حديثة في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ان الاعيرة النارية وليس قنبلة زرعت على جانب الطريق تسببت في مقتلهم. وقال مسؤول رفيع في مشاة البحرية الامريكية للصحيفة ان القادة ابلغوا المحققين انهم لم يعتبروا ان التناقضات السابقة في الروايات بشأن مقتل 24 عراقيا غير معتادة. لكن جنرالا رفيعا في مشاة البحرية الامريكية مطلعا على التحقيق قال للصحيفة «من المستحيل تصديق انهم لم يعرفوا».

هذا عن ادعاء بوش. فماذا عن ادعاء المالكي؟ هل صحيح ان المالكي وهو نائب رئيس حزب الدعوة، والسياسي المحنك الذي يقدم نفسه باعتباره ممن يعرفون معنى الظلم والاضطهاد، وذو الموقع المتقدم في حزب استند في برنامجه السياسي على قضية الدفاع عن حقوق المواطنين المظلومين، وهو الحزب الذي اتيح له برئاسة الجعفري ان يحكم البلاد، وشكل حسب تعبيره اقوى واحسن حكومة في تاريخ العراق، فهل صحيح ان المالكي لم يكن يعرف عن المجازر المرتكبة في طول البلاد وعرضها من قبل قوات الاحتلال، على مدى الثلاث سنوات الاخيرة، وانه سمع لاول مرة عما جرى في حديثة عبر وسائل الاعلام؟ لماذا؟ ألا يقيم المالكي في العراق؟

كيف حدث ان معظمنا يعرف ان عشرات المجازر قد ارتكبت بحق اهلنا في مختلف المدن العراقية من قبل المحتل؟ وان المجازر نفذت وفق الاسلوب الصهيوني الاسرائيلي. فمن الاعدام الفوري للاطفال والنساء والشيوخ الى حصار المدن وقصفها ورشها بالاسلحة المبيدة والمحرمة دوليا الى قتل المواطنين بقصد التسلية في طريق المطار وعند نقاط التفتيش الى تهديم البيوت ومسحها. نعرف، ايضا، ان هناك منظمات حقوق انسان مستقلة تعمل داخل العراق، يخاطر افرادها بحياتهم يوميا ازاء وحشية قوات الاحتلال والمليشيات وفرق الموت والمرتزقة وافراد الحمايات، ناشطة في تجميع وتوثيق كل المعلومات المتعلقة بانتهاكات وجرائم الاحتلال. وان لديها ملفات جاهزة عما يجري. كما نعرف ان هذه المنظمات قامت وتقوم بتبليغ المسؤولين في الحكومات المتلاحقة بما يجري وتبذل اقصى جهدها لتوصيل ملفات الانتهاكات والمفقودين والمعتقلين والقتلى، مزودة بالصور والاسماء ومواقع الجرائم الى مكاتب المسؤولين والوزراء. نعرف، ايضا، ان بوش والمالكي، لو ارادا أن يعرفا، ومن واجبهما كمسؤولين ان يعرفا، لعرفا.

لقد بدأ المالكي عهده كما فعل الجعفري من قبله، مستخدما السين المستقبلية باسراف، فشكل في خطابه الاول لجانا للتحقيق ولجانا للاطلاع على نتائج التحقيق. وهذه مسألة رائعة لولا معرفتنا المسبقة بلا جدواها. ترى ماذا حدث لتقرير لجنة التحقيق في تعذيب وقتل المعتقلين في معتقل الجادرية التابع لوزارة الداخلية في عهد الجعفري؟ كيف سيحقق المالكي العدالة في قرار هيئة المحلفين العسكرية الامريكية في عدم سجن السرجنت الامريكي سانتوز كاردونا رغم ادانته من قبل محكمة عسكرية باستعمال كلب غير مكمم في هجوم على احد معتقلي سجن ابو غريب ؟ كيف سينصف اهل ضحايا مجزرة الاسحاقي بعد ان أعلن المتحدث باسم جيش الاحتلال الجنرال وليام كلادويل إن تحقيقاً عسكريا برأ القوات الامريكية من ارتكاب مجازر ضد مدنيين في بلدة «الإسحاقي» شمالي بغداد وأظهر أن الجنود استخدموا «قدرا معقولا من القوة» في شهر آذار (مارس) الماضي.

وقال كلادويل إن الإدعاءات التي ذكرتها مصادر الشرطة العراقية بأن الجنود الأمريكيين قتلوا أحد عشر شخصا بينهم أطفال ونساء، ثم القيام بإخفاء ذلك بتوجيه ضربة جوية هي إدعاءات «كاذبة تماما».

موضحا ان التحقيق أشار الى ان القوات البرية قامت باشتباكات مع المسلحين هناك للقضاء على التهديد، وان سقوط عدد من الضحايا «أمر مفجع ومؤسف». ردا على ذلك بشرتنا وزيرة حقوق الانسان وجدان ميشيل بان وزارتها سترسل لجنة لتقصي الحقائق الى الاسحاقي في الايام القليلة القادمة. بينما كل ما يتوجب عليها وعلى المالكي فعله لتقصي الحقائق هو زيارة موقع البي بي سي ليعرفا كيف ان المجزرة باتت واحدة من الحقائق العامة. سيبلغهما الموقع نصا: (ويمثل شريط فيديو حصلت البي بي سي على نسخة منه نقضا لرواية الجيش الأمريكي بشأن الحادثة). ثم (أضغط هنا لمشاهدة فيديو عما حدث في بلدة الاسحاقي شمال بغداد). أو عليهما الاتصال بالمنظمة العراقية التي سلمت الشريط الى مراسل الاذاعة.

لقد استبشر بعض السذج باشارة المالكي الخجولة، يوم الخميس 1-6، الى مسؤولية قوات الاحتلال وجدولة رحيلها مستقبلا، الا ان الناطق الرسمي باسم البيت الابيض سرعان ما اطفأ وميض الاستبشار مصرحا يوم 3-6 : (ان خليل زاد سأل المالكي ايضا عن التصريحات التي أدلى بها يوم الخميس وأبلغه المالكي ان تصريحاته نقلت بطريقة خطأ). كما لم يحتج المالكي على قرار بوش بجلب وانتشار 1500 جندي امريكي اضافي في الرمادي ليسير بذلك على نفس الطريق الخطأ الذي سلكه علاوي والجعفري بحكومتيهما المؤقتة والانتقالية.

ان الاعلان عن تشكيل لجان تحقيق لغرض الاستهلاك الاعلامي شيء والوصول الى الحقيقة ومعاقبة الجناة بشكل يحقق العدالة شيء آخر. اننا نعرف جيدا بان الجاني الاول في كل الجرائم والمجازر المرتكبة في بلادنا الآن هو قوات الاحتلال التي تتمتع بالحصانة القانونية الكاملة من العقاب. وان اي حديث لايشير بصراحة ووضوح الى وجوب رحيلها الفوري هو محض سخرية بشعبنا ومآسيه.

* كاتبة من العراق

القدس العربي

يومية سياسية مستقلة

تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:

الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر: مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير: عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو

هاتف: 8008 741 0208 (6 خطوط).

فاكس: 8902 741 0208 أو 7637 748 0208

مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)

مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)

مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.

هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)

مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi

daily Independent News Paper

Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD

Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.

Editor In Chief

ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England

Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637

email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk

Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).

Tel/Fax: (202) 3901523

Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco

Tel/Fax: (212 37) 770594

Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.

Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928

Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364